

قواعد في التعامل مع الصحابة

دراسة تأصيلية مبتكرة

تأليف

عصر بن محمد النصر

قواعد في التعامل مع الصحابة

تأليف

عصر بن محمد النصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الله أكمل لهذه الأمة الدين وأتم عليها النعمة ورضي لها الإسلام ديناً، وقد تقرر حقائق الدين واستقرت معالمه، في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ومواضع الإجماع والعقول السليمة.

وكان مما تقرر القول بفضل الصحابة رضي الله عنهم وعلو مكانتهم وعلى ذلك نشأت أجيال الأمة جيلاً بعد جيل .

حتى نشأت ناشئة في الإسلام، تقول بكفر الصحابة وتدعي ردتهم، فعكرت صفو الأمة وأفسدت جمعهم، فاقتضى الأمر التنبيه، خصوصاً بعد أن ظهرت بدعة الرفض ونشرت سمومها بين المسلمين وحيت من قبل دولة صفوية باطنية لا ترقب في مؤمن إلا ولا ذمة .

لهذا كله وجب على أهل العلم إبراز تاريخ الصحابة والتركيز على

المجهد الذي قاموا به في حمل أمانة الدعوة إلى الله والجهاد في سبيله ،
وان يعرف لهم فضلهم ، ويعرّف بمواقفهم وأعمالهم؛ لنحب إلى شبابنا
التأسي والافتداء بهم ، ولنربط حاضر الأمة بماضيها العريق ذي التاريخ
المشرق .

وقد عملت في هذه الرسالة على جمع قواعد تضبط لنا التعامل مع
الصحابة الكرام رضي الله عنهم، من حيث إثبات فضائلهم، ودفع
الشبهات عن تاريخهم، ومعرفة الأحكام المتعلقة بهم.

هذا والله أرجو أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

القاعدة الأولى :

أن دين الله سبحانه وتعالى محفوظ تكفل به الله تعالى ، فما أخبر الله به في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ لا يتخلف وعده ولا يتبدل أمره .

وحرف المسألة وسرها انه لا يجوز أن يكون خبر الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ مما تتعبد به الأمة باطلا قابلا للتغير والتبديل في نفس الأمر فانه من حجج الله على عباده ، فكيف يبين الله ما لا يريد به ويحجب عن خلقه ما أراده . ويوضحه . أن الله سبحانه قد أخبر برضاه عن صحابة نبيه ﷺ ، ومن رضي الله عنه لا يمكن موته على الكفر لان العبرة بالوفاة على الإسلام فلا يقع الرضا منه تعالى إلا على من علم موته على الإسلام ، وأما من علم موته على الكفر فلا يمكن أن يخبر الله تعالى بأنه رضي عنه .⁽¹⁾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : "والرضا من الله صفة قديمة ، فلا يرضى إلا عن عبد علم انه يوافيه على موجبات الرضى ، ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبدا ... وقد بين تعالى في مواضع من كتابه أن هؤلاء الذين رضي الله عنهم هم أهل الثواب في الآخرة ، يموتون على الإيمان الذي به يستحقون ذلك"⁽²⁾.

(1). (الصواعق المحرقة ص 242)

(2). (الصارم المسلول ص 572 ، بتصرف)

- من الأصول التي تبنى عليها هذه القاعدة: أن فضائل الصحابة رضي الله عنهم ثبتت في آيات صريحة وأحاديث صحيحة صريحة وهي كثيرة قد وردت بأساليب متنوعة، ودلالات هذه الآيات والأحاديث من قبيل المحكم.

وليتضح هذا الأمر أقول إن ما يحتج به المخالف لأهل السنة في مسألة فضل الصحابة رضي الله عنهم ومكانتهم، يقوم على ما يلي:

أولاً : آيات متشابهات غير صريحة الدلالة: مثال ذلك: احتجاج الرافضة بقوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: 59].

حيث زعموا أن هذه الآية نزلت في الصحابة رضي الله عنهم حيث منعوا آل محمد ﷺ حقهم! ولا شك أن هذا من التحريف لكلام الله، فإن هذه الآية في سياق الحديث عن قصة بني إسرائيل في سورة البقرة حيث أمرهم الله بدخول القرية، قال تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا أَدْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 58].

فالذين ظلموا في الآية يراد بهم أولئك القوم الظالمون المبدلون من بني إسرائيل يدل لذلك سياق الآيات وهو ظاهر من خلال النظم.⁽¹⁾

ثانياً: روايات وأخبار ضعيفة: باطلة سنداً ومنكرة متناً ، وهذا من شأن أهل البدع حيث يجعلون من هذه الأحاديث مستنداً لهم في تأسيس معتقداتهم وأفكارهم ، يعدلون عن النصوص الشرعية الصريحة الصحيحة التي لا يتطرق إليها شك.

مثال ذلك:

حديث: "أنا مدينة العلم"⁽²⁾.

وحديث: "النظر إلى علي عبادة"⁽³⁾.

وحديث: "إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه"⁽⁴⁾.

(1). (ينظر الكليني وتأويلاته الباطنية للآيات القرآنية ، للدكتور صلاح الخالدي ، ص 234 ، بتصرف).

(2). (ورد هذا الحديث بأكثر من لفظ منها مدينة العلم ومنها مدينة الحكمة ، وهو حديث موضوع وضعه بعض الزنادقة لهدم الدين ، ينظر تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص 179 ، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام 4 / 251-250 ، وتعليق الشيخ عبد الرحمن المعلمي على الفوائد المجموعة للشوكاني ص-348).

(3). (وهو حديث موضوع (انظر : الفوائد المجموعة للشوكاني ، بتحقيق الشيخ المعلمي ص -358)

(4). (وهو حديث باطل في إسناده عباد بن يعقوب ، وهو رافضي ، وآخر كذاب (انظر المصدر السابق ص 407)

ثالثا : أحاديث وأخبار في فضائل آل البيت والصحابة ومحاسنهم ،
حوّلتها وقلبتهما أيدي الكذب والتزوير إلى مساوئ ومثالب .

مثال ذلك : قتال أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأهل الردة ، وهو
من فضائله ومحاسنه ، وكان مستنده سنة النبي ﷺ ، قد حفظ الله به
الدين .

فعمل المرجفون على تحويل هذه المنقبة إلى سيئة ! وذلك عن طريق
بث الشبهات حول هذا الفعل المبارك فزعموا كذبا انه قاتل المسلمين
أو قاتل الذين أبوا أن يبايعوه !

وقد نسي هؤلاء أو تناسوا أن هذا الفعل مع أنه مستند إلى
النصوص الشرعية قد فعل بحضرة الصحابة وشاركوا في القتال وكان
من ضمن هؤلاء الصحابة علي رضي الله عنه وعن سائر الصحابة .⁽¹⁾

رابعا : أن يكون أصل القصة والحديث صحيحا ، لكن البعض
يزيد عليها شيئا كثيرا .

مثال ذلك : حادثة السقيفة ، فهو في الأصل حديث لا يتجاوز

(1) . (ينظر البداية والنهاية لابن كثير 9 / 437 ، وانظر في موقف علي رضي الله عنه على وجه
الخصوص 9 / 446 ط . دار عالم الكتب) .

الصفحة ورواها بعضهم فزاد فيها نصوصا موضوعة تخالف الرواية الصحيحة ، ثم تلقفها بعض المغرضين ، وألف كتابا كاملا ، بقصد الطعن في الصحابة رضي الله عنهم كما فعل الجوهرى في كتابه "السقيفة" وغيره ممن ألف الكتب في شأن السقيفة وادخل فيها الأكاذيب.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس ينبغي التحري فيما يروى عن الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة رضي الله عنهم ، ومما يعين على ذلك إدراك ملامح التصور الإسلامي للتاريخ ، حيث يقوم هذا التصور على أساسين اثنين:

(1). (ينظر كتاب: كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب 34-27) ، قال الدكتور محمد أمحزون: ومن الوسائل التي استخدمها المبتدعة من الإخباريين لغرض تحريف الوقائع التاريخية وتشويه سير الصدر الأول من الصحابة :

1. الاختلاق والكذب .
2. الإتيان بخبر أو حادثة صحيحة يتزيدون فيها وينقصون منها حتى تشوه وتخرج عن أصلها.
3. وضع الخبر في سياق حتى ينحرف عن معناه ومقصده .
4. التأويل والتفسير الباطل للأحداث.
5. إبراز المثالب والأخطاء وإخفاء الحقائق والمحسن.
6. صناعة الأشعار وانتحالها لتأييد حوادث تاريخية مزعومة .
7. وضع الكتب والرسائل المزيفة ونحلها لعلماء وشخصيات مشهورة ، كما وضعت الرافضة كتاب "نهج البلاغة" ونسبته للخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ووضع كتاب "الإمامة والسياسة" ونسب لابن قتيبة .

الأول منها: مراعاة الحقائق التي قررها القرآن ، فمن خلالها يمكن أن يبني المسلم اعتقاده ، من الإيمان بالله وتوحيده سبحانه والإيمان بنبيه ﷺ وما جاء به من عند ربه سبحانه ومن ذلك معرفة حق الصحابة رضي الله عنهم ، قال القاضي عياض رحمه الله : "ومن توقيره وبره ﷺ توقير أصحابه وبرهم ومعرفة حقهم ، والاقتداء بهم ، وحسن الثناء عليهم ، والاستغفار لهم ، والإمساك عما شجر بينهم ، ومعاداة من عاداهم " (1).

الثاني: مراعاة دوافع السلوك عند المسلمين في صدر الإسلام ، فقد كانت هذه الدوافع متأثرة بما عند الله ، تسعى إلى مرضاته ... والمعرفة بحال الصحابة رضي الله عنهم تدل على كمال إيمانهم " (2).

(1). (الشفاء للقاضي عياض ص 61 / 2)

(2). (ينظر: السيرة النبوية الصحيحة ، د. أكرم ضياء العمري ص 33-32 / 1 ، تحقيق

مواقف الصحابة ص 83)

القاعدة الثانية : الحكم بالعدل والقسط .

مما لا ريب فيه أن أصحاب رسول الله ﷺ أحق من عدل فيهم في القول والعمل، فالعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته والثناء على أهله ومحبتهم، والظلم مما اتفق على ذمه وتقبيحه وذم أهله وبغضهم... والمقصود أن الحكم بالعدل واجب مطلقا فلا بد أن يكون مع الإنسان عند حكمه أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت.⁽¹⁾

وعليه فإن الحكم على أي طائفة أو قوم يقوم على أصلين: أحدهما: المعرفة بحالهم، والثاني: معرفة حكم الله في أمثالهم، وهذان الأصلان يقومان على الحكم المنافي للجهل، فإن الكلام في الناس لا يجوز بغير علم وبصيرة.⁽²⁾

فأما الأصل الأول: وهو المعرفة بحال الصحابة الكرام رضي الله عنهم:

فإن الله تعالى اختار العرب، ليتلقوا هذه الدعوة أولا، ثم يبلغوها إلى الناس كافة فإن ألواح قلوبهم كانت صافية، لم تكتب عليها كتابات

(1). (المنتقى من منهاج الاعتدال ص - 332 334 ، بتصرف)

(2). (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ص 82)

دقيقة و عميقة يصعب محوها وإزالتها شأن الروم والفرس وأهل الهند الذين كانوا يتيهون ويزهون بعلومهم وآدابهم ، ومدنياتهم الزاهية ، فالعرب لم تكن على ألواح قلوبهم إلا كتابات بسيطة خطتها يد الجهل والبدواة ، ومن السهل الميسور حلها وغسلها .

وكان العرب واقعيين جادين أصحاب صراحة وصرامة ، لا يخدعون غيرهم ولا أنفسهم اعتادوا القول السديد والعزم الأكيد ، كما كانوا أصحاب صدق وأمانة وشجاعة ، ليس النفاق والمؤامرة من طبيعتهم (1)

فلما جاء الإسلام هذب ونقى واخرج أمة هي خير أمة أخرجت للناس ، قال تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران: 110] ، وقال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة: 2] .

مثل الصحابة رضي الله عنهم في صدر الإسلام لا سيما في عصر

(1). (السيرة النبوية لأبي الحسن الندوي ص 45 - 47)

الخلفاء الراشدين التطبيق الحقيقي للإسلام عقيدة وشريعة ، فهم كما قال ابن مسعود : ابر هذه الأمة قلوبا وأعماقها علما واقلها تكلفا .

وعلى هذا الأساس ينبغي التحري فيما يروى عن الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة رضي الله عنهم ، فالمعرفة بحالهم تدل على كمال إيمانهم وصدقهم وحسن سريرتهم وفعلهم للخيرات وتضحيتهم بالنفس والنفيس في سبيل الحق ، كل ذلك يرفع منازلهم إلى درجات عالية مما يجعلهم جميعا - من لابس الفتن ومن لم يلبسها - أهلا للاقتداء بهم وأهلا للرواية ، تقبل أخبارهم في أعلى درجات القبول وتوزن أعمالهم بميزان الورع والإحسان ، مما ينفي عنهم ما نسب إليهم من أوصاف سيئة. ⁽¹⁾

(1). (قال الخطيب البغدادي رحمه الله : "كل حديث اتصل إسنادُه بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله ، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ ، لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم ، وإخباره عن طهارتهم ، واختياره لهم في نص القرآن "الكفاية في علم الرواية 1 / 180" . وقال أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله : "للصحابة بأسرهم خصيصة وهي انه لا يسأل عن عدالة واحد منهم ، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة ...

ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة . ومن لابس الفتن منهم فكَذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحسانا للظن بهم ونظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر ، وكان الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة ، والله اعلم .

"علوم الحديث ص - 294 295")

وفي مثل هذا أمر الله المؤمنين بالرجوع إلى ما علموا من إيمان إخوانهم الذي يدفع السيئات ، وان يعتبروا هذا الأصل العظيم ولا يعبأوا بكلام المتربصين والمغرضين الذي يناقض ويقدح فيه ، قال تعالى : ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: 12] ، وقال : ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 16] .

فزجر الله المؤمنين وحذرهم من مجارات الشائعات التي يتقولها أهل السوء في إخوانهم المؤمنين ، فأمر الله بالرجوع إلى الأمر المعلوم المقرر من عدالة الصحابة وإيمانهم لدفع ما يتوهم ويظن من الشبهات والتوهمات. ⁽¹⁾

- وأما ما يتعلق بالأصل الثاني: معرفة حكم الله فيهم ، فيكون الكلام عليه عند الكلام عن حكم اختلاف الصحابة.

(1). (ينظر تحقيق موقف الصحابة ص 83).

القاعدة الثالثة: مقومات دراسة تاريخ الصحابة رضي الله عنهم:

إن الباحث أو المؤرخ المسلم كثيرا ما يحس بالمرارة أو يصاب بخيبة أمل وهو يتابع تفاصيل العصر الراشدي ، وهو العصر الذهبي في تاريخ الإسلام في حشد من الروايات التي تقدمها مصادرنا القديمة ، فيجد الفرق شاسعا بين المثل والمبادئ الإسلامية وما يعهده عن صحابة رسول الله ﷺ من سلامة المعتقد واستقامة السلوك ، وما كانوا عليه من خلق كريم وإيثار ما عند الله عز وجل ، وبين ما تصوره الروايات التي نقلها بعض الرواة والإخباريين على أنه الواقع التاريخي.⁽¹⁾

لذلك كان من الضروري عند دراسة التاريخ الإسلامي من توفر مقومات أساسية، وهذه المقومات هي:

(1). (ينبغي التنبيه هنا على مسألتين مهمتين، المسألة الأولى: أن كتب التاريخ لا تمثل ابتداء تاريخ هذه الأمة، فقد جمعت في ثناياها الغث والسمين؛ لذلك جاءت هذه الأسس والمقومات في هذه القاعدة لمعالجة هذا الأمر.

المسألة الثانية: أن الباحثين في التاريخ وعلم الرجال وكتاب المقالات والنحل مجمعون على أن الشيعة أكبر من ساهم في تشويه التاريخ الإسلامي ، وكان لهم في تحريفه اليد الطولى ، ما بين مؤلف وراوي ومروج للأحاديث الباطل والموضوعات . " ينظر : نزعة الشيع وإثرها في الكتابة التاريخية د. سليمان العودة وتحقيق مواقف الصحابة د. محمد أمحزون ص 47 "

أولاً : الوثوق من المصادر ، قال الأستاذ محب الدين الخطيب رحمه الله : "ومعيار الأخبار في تاريخ كل أمة الوثوق من مصادرها" ^(2،1) ، لذلك كان من الأهمية بمكان عند دراسة التاريخ أن تراعى القواعد الشرعية في التعامل مع المصادر التاريخية ، خصوصاً ما يتعلق بصدر الإسلام منها ؛ لان التاريخ الإسلامي جزء لا يتجزأ من الدراسات الإسلامية ، وهو تاريخ أمة ذات عقيدة محرّكة لها ومسيطرة على نشاطها واتجاهاتها .

إن اعتماد القواعد الشرعية في التعامل مع المصادر التاريخية يوجب على الباحث المسلم أن يعتمد ابتداءً على المصادر الشرعية وتقديمها على كل مصدر ، فهي إلى جانب ذكرها للإخبار تحوي الضوابط الشرعية في الأحكام العادلة على حقب التاريخ ومراحلها المتعاقبة.

كما تظهر أهمية الرجوع إلى المصادر الشرعية من خلال الحكم على الروايات الموضوعة أو الضعيفة التي يرويها من لا يوثق به من المؤرخين ، ومن أهل البدع كالشيعة وأمثالهم ممن امتلأت كتب التاريخ من رواياتهم وأخبارهم .

(1). (حاشية العواصم من القواصم ص 79).

(2). (قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " وجمهور مصنفى السير والأخبار وقصص

الأنبياء لا يميز بين الصحيح والضعيف ، والغث والسمين " (الرد على البكري 15)

وانظر علوم الحديث لابن الصلاح ص 292 .

ومما يؤسف له أن كثيرا ممن كتبوا في التاريخ الإسلامي كانوا من الأدباء أو الإخباريين المغرضين ، فعملوا بقصد وبغير قصد على تشويه صورة الصدر الأول من تاريخ الأمة مما دفع العلماء للتحذير منهم ومن كتاباتهم ، ومن ذلك قول الإمام ابن العربي رحمه الله - بعد ذكر جملة من الأخبار المكذوبة - : "إنما ذكرت لكم هذا لتحترزوا من الخلق وخاصة من المفسرين والمؤرخين وأهل الأدب ، بأنهم أهل جهالة بحرمت الدين ، أو على بدعة مصرين ، فلا تبالوا بما رووا" ⁽¹⁾.

هذا وقد ذكر أهل العلم جملة من المصادر التي أسهمت في تشويه التاريخ الإسلامي من ذلك ما أورده الدكتور مصطفى مراد في كتابه "الخلفاء الراشدون" حيث قال : "وقد ابتلى تاريخ الخلفاء الراشدين بأقلام مسمومة وأفكار مسعورة حولت تاريخ هؤلاء العظماء من التفرد والتميز والمثالية إلى القصور والنقص والظلم .

ومن هذه التصانيف التي يجب الحذر من مروياتها وآرائها الخاصة ببني أمية وآل البيت عليهم الرضوان التي ظهرت في عصر الخلافة الراشدة .

1. "الأغاني" ؛ لأبي الفرج الأصفهاني : فهو كتاب سمر وشعر

(1). (العواصم ص 352 ، ونسخة محب الدين ص 293)

وطرب ، لا يمت إلى التاريخ بأي صلة ، حشاه الأصفهاني بكثير من الكذب والمجون والشعبوية المقيتة وكذا الطعن في خلفاء الأمة وفي بعض شخصيات آل البيت رضوان الله عليهم .

2. "نهج البلاغة" للشریف الرضی، وهو كتاب له شأن عند الشيعة ، وهو منسوب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد حوى كثيرا من الملح الأدبية والحكم ولا يبعد أن يكون بعض ما فيه من كلام علي رضي الله عنه إلا أن في نسبة جملة الكتاب له نظر وقد راج هذا الكتاب عند أهل السنة في وقت متأخر خصوصا بعد شرح الشيخ محمد عبده -شيخ الأزهر- له بطلب من شيخه الأفغاني جمال الدين وهو من الشيعة .

3. "شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد"

وهو ضعيف عند علماء الجرح والتعديل ، بل الناظر في سبب تأليف ابن أبي الحديد لكتابه هذا ، يجد نفسه ملزما بأن يشك في الكتاب وصاحبه ؛ فقد ألفه من أجل الوزير ابن العلقمي الذي كان سببا في مقتل (مليون) مسلم في بغداد على يد التتار .

4. "تاريخ اليعقوبي"

وهو يأخذ مصادر الرواية بشكل رئيسي من الواقدي وأبي مخنف

لوط بن يحيى ، والكتاب يستعرض تاريخ آل البيت والصحابة بشكل مرسل لا إسناد فيه ...
وقد عرف بمواقفه العدائية ضد الصحابة رضي الله عنهم قال الدكتور محمد صامل السلمي وهو يتحدث عن الكتاب وهذا الكتاب يمثل الانحراف والتشويه الحاصل في كتابة التاريخ الإسلامي ، وهو مرجع لكثير من المستشرقين والمستغربين الذين طعنوا في التاريخ الإسلامي وسيرة رجاله".

5. "العقد الفريد" لابن عبد ربه:

وهو كتاب في الأدب والحكاية والقصص لا يسوغ لعاقل أن يجعله مصدرا للبحث في حق التاريخ.

يقول محقق الكتاب : "فالكتاب مخلوط صحيحه بواهيه ، محذوف منه الإسناد والرواة ، واعتمد على مصادر لا يجوز النقل منها".

6. "الإمامة والسياسة" المنسوب لابن قتيبة :

وهو كتاب منحول مكذوب عليه رحمه الله لعدة أسباب من أهمها :
أ) أن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكروا أو ينسبوا له أي كتاب بإسم " الإمامة والسياسة " .

ب) أن المؤلف للكتاب يروي عن ابن أبي ليلة بشكل يشعر بالتلقي

عنه ، وابن أبي ليلة هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلة الفقيه القاضي (ت: 184)، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا في سنة (213هـ)، أي بعد وفاة ابن أبي ليلة بخمس وستين عاما !! (ج) كما يوهم أن ابن قتيبة قد دخل بعض البلدان كدمشق والمغرب والمعروف عدم دخوله .

وقد قام غير واحد من الباحثين والمحققين ببيان أن هذا الكتاب مكذوب على ابن قتيبة .

7. "مروج الذهب" للمسعودي :

وهو كتاب خال من الإسناد ومملوء بالخرافات والحكايات العجيبة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : "وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصىه إلا الله تعالى ، فكيف يوثق بحكاية منقطعة الإسناد في كتاب قد عرف بكثرة الكذب ".
وقال ابن خلدون : "في كتب المسعودي والواقدي من : المطعن والمغمز ما هو معروف مشهور بين الحفظة الثقات".

8. كتاب "السقيفة" لسليم بن قيس:

وصاحبه شخصية مجهولة ، والطريق إلى كتابه ضعيف عند الجميع ... ، وفيه من التشويه لآل البيت الشيء الكثير .

9. "الفتنة الكبرى" لطفه حسين.

10. "علي إمام المتقين" لعبد الرحمن الشرقاوي.

11. "عثمان بن عفان لمحمد رضا".

12. "عبقريّة علي للعقاد" و "معاوية للعقاد".

فضلا عن كتب الرافضة والخوارج والمعتزلة في هذا الشأن ، كما يجب الحذر من روايات خاصة متعلقة بهذا الموضوع وردت في كتب التاريخ المعتمدة كتاريخ الطبري ، أهمها : روايات وأخبار أبي مخنف والكلبي ونصر بن مزاحم ، وهؤلاء شيعة متروكون ولا تقبل رواياتهم ...⁽¹⁾.

ثانياً : اعتبار صحة الأسانيد ونقد المرويات ، وهذه هي طريقة أهل الحديث مفخرة الأمة وحراس حدودها ، فلا يقبلون إلا الأخبار المسندة على وفق شروط علمية محكمة ، حيث يعتبر الإسناد في المنهج الإسلامي العمود الفقري للخبر ، فهو الوسيلة لنقد الأخبار ، إذ بمعرفة النقلة تعرف قيمة الخبر ، والإسناد المتصل الصحيح من

(1). (ص 6) ، وانظر: كتاب كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب ص 92-79 ، نزعة الشيعة وأثرها في كتابة التاريخ، تحقيق مواقف الصحابة ص 38.

خصائص الأمة الإسلامية ، وميزته أنه يعطي طمأنينة وثقة بما يتم نقله عن هذا الطريق ، إذ يمثل شهادة مجموعة من الرجال العدول الثقات الضابطين مما يؤكد صحة الخبر المنقول وضبطه .

وميزة الإسناد أيضاً أن الروايات المسندة أفضل بكثير من الروايات والأخبار غير المسندة، لأن فيها ما يدل على أصلها ، ويمكن التحكم في نقدها وفحصها بصورة أفضل من الأخبار الخالية من السند ، لذلك كان من أفضل مصادر التاريخ والسير ، كتب السنن والجوامع ، كصحيح الإمام أبي عبد الله البخاري وصحيح الإمام مسلم وبقية الكتب الستة .

ومما يظهر أهمية الإسناد ، هو تنوع الروايات التاريخية ، فمن هذه الروايات ما يعامل معاملة الحديث وتجري عليه مقاييسه ومعايير قبوله ، وهي كالتالي : فإن كان المروي متعلقاً بالنبي ﷺ أو بأحد من الصحابة رضي الله عنهم فيجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم .

ويلحق بهذا ما إذا كان الأمر متعلقاً بثلب أحد من العلماء والأئمة ممن ثبتت عدالتهم أو تنقصهم وتدلّس حالهم على الناس " لان كل من ثبتت عدالته لا يقبل جرحه حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه " (1) .

(1). (ينظر العواصم من القواصم ، تعليق محب الدين الخطيب ص 170 ، وتحقيق مواقف =

بناء على ذلك إذا كانت الرواية التاريخية لا تتعلق بإثبات أمر شرعي أو نفيه سواء كان لذلك صلة بالأشخاص -كالصحابه رضوان الله عليهم- أو الأحكام -الحلال والحرام- فإن الأمر عندئذ يختلف، فيقبل في هذا الباب من الروايات ما لا يقبل في سابقه.

وقد بين ابن حجر الهيتمي رحمه الله اثر ترك هذه الطريقة ، كما حذر من طريقة الرافضة حيث قال : "فتأمل ذلك -يشير إلى آيات الشناء على الصحابة رضي الله عنهم- فإنك تنجو من قبيح ما اختلقت الرافضة عليهم مما هم بريئون منه ... ، ومما يرشدك إلى أن ما نسبوه إليهم كذب مختلق عليهم أنهم لم ينقلوا شيئاً منه بإسناد عرفت رجاله ولا عدلت نقلته وإنما هو شيء من إفكهم وحمقهم وجهلهم وافترائهم على الله سبحانه وتعالى ، فإياك أن تدع الصحيح وتتبع السقيم ميلاً إلى الهوى والعصبية ... " ⁽¹⁾.

ثالثاً : ومن مقومات دراسة تاريخ الصحابة ، النظر إلى سجايا وسيرة المخبر عنه ، وهي طريقة أصحاب التاريخ حيث يعرضون الخبر على سجايا من يخبر عنه ، ويقارنونه بسيرته ، وهل هو مما ينتظر وقوعه من نسب إليه ويلائم المعروف من سابقته وأخلاقه أم لا. ⁽²⁾

= (الصحابة من الفتنة ص 71-70).

(1). (الصواعق المحرقة ص 30-29).

(2). (العواصم من القواصم تعليق الخطيب ص 170).

إن تحقيق الروايات التاريخية في هذا الباب تقوم على استقراء آيات الكتاب وأحاديث المصطفى ﷺ فهي اصدق شاهد على أحوال الصحابة رضي الله عنهم ، فمن خلالها عرفنا صدقهم وجهادهم وتضحيتهم وإنفاقهم وغير ذلك من صفاتهم وسجاياهم الحميدة.

وهذا الأمر صدقه الواقع، فقد نقلت لنا كتب التاريخ والسير دلائل صدقهم وإيمانهم ووقائع جهادهم ما لم يعرف في تاريخ امة من الأمم.

وتقرير هذا الأمر لا يعني القول بعصمة الصحابة رضي الله عنهم ، بل إن الخطأ ثابت وهو مقتضى الجبلة البشرية ، لذلك كان من الضروري عند الحكم في هذا الباب اعتبار الأمور التالية:

أولاً: إدراك الدوافع الحقيقية لتصرفات الناس في صدر الإسلام ، وعلاقة هذه الدوافع بالحوادث والعلاقة الإنسانية والاجتماعية ونظم الحكم وسياسة المال ، وطرق التشريع ووسائل التنفيذ، في إطار المبادئ والمفاهيم والقيم الإسلامية.

إن المتأمل في دوافع السلوك في المجتمع الإسلامي الذي تهيمن عليه العقيدة -خاصة في صدر الإسلام- يرى أنها تتأثر كثيراً بالتطلع إلى ما عند الله واستصحاب هذا الأمر مما يعين على دفع كل شبهة تتعلق

ثانيا : معرفة أثر الإسلام في تربية أتباعه في صدر الإسلام وتزكية أرواحهم وتثقيف عقولهم وإخلاص عقيدتهم وتوجيههم إلى الله وحده بالعبادة والمجاهدة ، يجعل من البدهي التسليم بأن الدافع لهم في مشاركتهم في الفتوح ونشر الإسلام والتمكين له والتنظيم للمناطق المفتوحة والاجتهاد في حل كل المشاكل والأقضية المستجدة وفق تعاليم الإسلام ، لم يكن دافعا دنيويا ولا رغبة في التسلط والاستحواذ ولا طمعا في خيرات البلاد المفتوحة ولا فرارا من شظف الحياة في الصحراء⁽¹⁾ بل كان وازعا دينيا وأخلاقيا يحث على فعل الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ثالثا : من المهم أن نعلم أن بعض الأحداث الواقعة في صدر الإسلام لا يبررها غير ظروفها التي وقعت فيها ، فلا نحكم عليها بالعقلية أو الظروف التي نعيش فيها نحن أو بأية ظروف يعيش فيها غير أصحاب تلك الأحداث ، لان الحكم حينئذ لن يستند إلى مبررات موضوعية ، وبالتالي تكون النظرة إلى هذه الوقائع لم تستكمل وسائل الحكم الصحيح فيصدر غير مطابق للمواقف .

إذا تقرر هذا الأمر، تبين لنا حال ما وقع بين الصحابة الكرام رضي الله عنهم خصوصا بعد مقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وما جرى في فتنة الجمل وصفين، وغيرها من الأحداث.

(1). (السيرة النبوية الصحيحة / 1 / 33-34)

القاعدة الرابعة : في بيان الصحبة وأحكامها :

أقام الله تعالى لرسوله ﷺ أصحاباً أمناء ، وعلماء نبهاء آمنوا بدعوته ، وفادوه بأنفسهم وأرواحهم وأموالهم وأولادهم وديارهم وأوطانهم ، وخالط حبهم له قلوبهم ، وبذلوا في خدمته ونصرته النفس والنفيس ، وتلقوا عنه ﷺ سنته وأحاديثه وحفظوها وضبطوها ووعوها .

إن معرفة الصحابة ومنزلتهم أمر متقرر في نفوس المسلمين وهو أشهر من أن ينسب عليه أو يشار إليه ولولا أن العهد قد طال وبدأت تهب ريح الفتنة من قبل المشرق وبعض الشمال ؛ لما احتاج الأمر إلى تنبيه .

وعلى كل حال فتقرير هذه القاعدة يكون بيان أمرين :

الأول : المدلول الشرعي للصحبة :

إذا ليس المراد هنا الكلام على تعريف الصحبة ابتداء وإنما بيان المدلول الشرعي لها ، حيث لاحظ العلماء عند تعريفهم للصحابي أموراً شرعية من خلال استقراءهم لآيات الكتاب وأحاديث النبي ﷺ وأخبار السير والتاريخ ، فمن هذه الأمور :

- الإقامة مع النبي ﷺ وقد اختلفوا في مدة هذه الإقامة.
- صدق العمل وبذل النفس متمثلاً بالجهاد والغزو مع النبي ﷺ والهجرة.
- رؤية النبي ﷺ ولقياه .
- رواية حديث أو أكثر عنه ﷺ.

فالناظر فيما ذكره أهل العلم في معنى الصحبة يدرك أن لفظ الصحبة له مدلول شرعي ؛ لذلك ترتب عليه أحكاماً شرعية ؛ كالعدالة وقبول أخبارهم وحكم سبهم والتنقص من قدرهم .

وأما الراجع في معنى الصحبة والصحابي والذي استقر عليه الأمر هو أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، ولو تخلل ذلك ردة. ⁽¹⁾

قال الإمام أحمد رحمه الله : "كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه ، له من الصحبة على قدر ما صحبه ، وكانت سابقته معه ، وسمع منه ونظر إليه".

(1). (ينظر الكفاية للخطيب البغدادي 1 / 193-191 ، مقدمة ابن الصلاح 293)

وقال أبو محمد ابن حزم رحمه الله : "كل من جالس النبي ﷺ ولو ساعة، وسمع منه ولو كلمة فما فوقها ، أو شاهد منه عليه الصلاة والسلام أمر يعيه".

وقد دل على هذا المعنى ما ورد عن النبي ﷺ حيث قال عند قدومه على المقبرة : "السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، وددت أنا قد رأينا إخواننا ، قالوا : أولسنا إخوانك ؟ قال : أنتم أصحابي ، وإخواننا الذين يأتون بعدي" (1).

وعنه ﷺ : "لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأيي وصاحبني ، والله ما تزالون بخير ما دام فيكم من رأي من رأيي وصاحب من صاحبني" (2).

وعنه ﷺ : "يغزو فئام من الناس فيقولون: هل فيكم من صاحب النبي ﷺ ؟"، وفي لفظ : "هل فيكم من رأي النبي ﷺ ؟" (3).

(1). صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتججيل في الوضوء ح 607.

(2). ينظر السلسلة الصحيحة ، حديث رقم : 3283 .

(3). صحيح البخاري ، كتاب الجهاد والسير ، باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب ، ح 2682 . ومسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم ، ح 4597 .

فقد علق النبي ﷺ الحكم بصحبته وبرؤيته. وهذا الأمر لا يثبت لأحد غير الصحابة ، ولو كانت أعمالهم أكثر من أعمال الواحد من أصحاب النبي ﷺ ، وهذا يعود لشرف منزلته ﷺ ، ولأن لرؤية نور النبوة قوة سريان في قلب المؤمن ، فتظهر أثارها على جوارح الرائي في الطاعة والاستقامة. (1)

وعلى كل حال فالتعميم بتعريف الصحابي نظرا إلى أصل الصحبة وأما تفاوت من يشملهم هذا الاسم في الفضل والدين وسائر خصال الخير، وكذا عدم مساواة جميعهم في جميع الأحكام المتعلقة بهم ، فهذا وراء ذلك.

وهذا التفصيل المتقدم يفسر لنا ما يوجد في كلام بعض أهل العلم من حصر الصحبة بمثل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار فمرادهم الصحبة الخاصة ، وهذا هو المتعين الذي دل عليه استقراء الأدلة الشرعية .

الأمر الثاني: اصطفاء الصحابة واختيارهم:

مسألة الاختيار قد دل عليها الكتاب والسنة بآيات وأحاديث كثيرة، كما دل عليها العقل السليم لمن تدبر واقع البعثة ومراحلها.

(1). (ينظر الكفاية 1/192 ، لمحات في تاريخ السنة ، لأبي غدة 49)

ومن الأدلة العقلية ما يلي :

- إن المتأمل في كتب السير والتاريخ يعلم يقيناً أن الله تعالى قد اختار لنبيه ﷺ الأرض التي يولد وينشأ فيها ، واختار له من الناس من يعوله ويتولى أمره ، وهذا مصداق دعوة إبراهيم وبشرى موسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام .

كما اختار الله لنبيه ارض هجرته ووصفها له بل وصفت قبل ذلك في التوراة والإنجيل، وهذا من لطف الله بنبيه الكريم محمد ﷺ .

وقد تقرر عند العقلاء من بني ادم أن الدعوة تثمر ولو كانت في غير هذه الأرض ، والأهم من الأرض هو من يحمل هذه الدعوة ويوصلها للناس كافة ، فكيف يعقل أن يختار الله الأرض لنبيه ولا يختار له الأصحاب الذين يعينونه على حمل هذه الأمانة .

ثم كيف يكون للأرض منزلة وفضل ولا يكون لصحابته منزلة وفضل .⁽¹⁾

وأما المقدمة الثانية فإن هذه الأمة هي امة دعوة وجهاد قد بين الله لها في كتابه الكريم طريقها الذي ينبغي لها أن تسير فيه ، وجعل مقياس الأفضلية والتميز بقدر ما تحققه من أمره . والناظر في تاريخ

(1). (ينظر مقدمة الشيخ صالح الدرويش لكتاب الصحابة والمنافقون في صدر الإسلام).

هذه الأمة وأجيالها المتعاقبة يعلم يقينا أن مراد الله تعالى وأمره لم يتحقق بكماله وتمامه كما تحقق في الجيل الأول من هذه الأمة ؛ لذلك خاطبهم الله بقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران: 110] .⁽¹⁾

المقدمة الثالثة: وهي مكملّة للمقدمة الثانية:

يمثل جيل الصحابة رضي الله عنهم الجيل الأول من الدعوة الإسلامية ويكونون اللبنة الأولى التي قام عليها الدين الخاتم.

وبالتالي فهم بالضرورة يتمتعون بالخواص التي تتمتع بها الأجيال الأولى من الدعوات العملاقة وتتصف بها اللبنة الأساسية فيها .

فالمستقرى لمسيرة التاريخ السحيق لنشوء الدعوات الدينية يجد أن النماذج الأولى التي انبنت عليها تتصف بخواص لا توجد في غيرها من الأجيال اللاحقة .

ومن بين تلك الخواص خاصيتان:

الأولى : الصدق الإيماني ، فالجيل الأول عادة يكون أصدق

(1). (ينظر تحقيق مواقف الصحابة ص 90)

الأجيال في الأخذ بمبادئ الدعوة وأعمق إيماناً بأصولها وأشد تفانياً في الأخذ بقيمها.

الثانية: العمق الإدراكي، فالجيل الأول عادة يكون أوسع الأجيال إدراكاً لحقيقة الدعوة وأعمق تصوراً لأحكامها وأكثر خبرة بتفاصيلها.

فإذا أضيف إلى هذا تلك النقلة التي شعر بها أصحاب ذلك الجيل ومعايشتهم لمؤسس الدعوة وقائدها يعلم أفضلية الجيل الأول من كل دعوة.

وإذا كان هذا الأمر عاماً تشترك فيه كل الأجيال الأولى من كل دعوة، فإن الصحابة رضي الله عنهم يفوقون غيرهم في تلك الخواص، فهم أصدق جيل عُرف في التاريخ وهم أعلم جيل عُرف في التاريخ وقد أكد النبي ﷺ هذا الأمر بقوله: "خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"، والخيرية هنا مطلقة تشمل كل خيرة، الخيرة الدينية والخيرة العلمية.⁽¹⁾

- وأما دلالة الكتاب والسنة على اصطفاء الصحابة واختيارهم: قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ

(1). (من مقال: المدخل المنهجي في التعامل مع جيل الصحابة، سلطان العميري) بتصرف.

لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ^١ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾
[آل عمران: 110].

قال القرطبي رحمه الله: "وإذا ثبت بنص التنزيل أن هذه الأمة خير الأمم، فقد روى الأئمة من حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال: "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"، وهذا يدل على أن أول هذه الأمة أفضل ممن بعدهم، وإلى هذا ذهب معظم العلماء، وإن من صحب النبي ﷺ ورآه ولو مرة في عمره أفضل ممن يأتي بعده وإن فضيلة الصحبة لا يعدها عمل"⁽¹⁾.

وقال ﷺ: "بعثت من خير قرون بني آدم قرنا فقرنا حتى كنت من القرن الذي كنت فيه"⁽²⁾.

وعنه ﷺ: "خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم". قال عمران بن حصين: فلا ادري اذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثا ثم أن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يفون، ويظهر فيهم السمن"⁽³⁾.

(1). (الجامع لأحكام القرآن: 4/ 171، وتفسير ابن كثير 2/ 749).

(2). (البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ح 3557).

(3). (البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ح 3650).

ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ح 2535)

قال الإمام النووي رحمه الله: "اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ، والمراد أصحابه. وقد قدمنا أن الصحيح الذي عليه الجمهور أن كل مسلم رأى النبي ﷺ ولو ساعة فهو من أصحابه" (1).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئا فهو عند الله سيئا" (2).

إذا فقد اصطفى الله تعالى هؤلاء الأصحاب واختارهم من بين سائر الناس لحمل دينه وتبليغ رسالته ونصرة نبيه الكريم ﷺ وهذا أمر في غاية الوضوح لمن تدبره والله اعلم.

(1). (المنهاج شرح صحيح مسلم، 1820 طبعة المجلد، دار المعرفة).

(2). (المسند / 31 / 505، ح 3600، صححه الشيخ أحمد شاكر. وانظر مجمع الزوائد

1 / 428، ح 832، وقال الهيثمي: رجاله موثوقون).

- الصحابة الطلقاء:

لقد انتشر عند أتباع الطائفة الشيعية على اختلاف فرقهم اتهام الطلقاء من أبناء مكة بالكفر وأنهم اسلموا أو اظهروا الإسلام خوفاً من القتل وشوكة المسلمين، وإن عدائهم لآل البيت ! استمر حتى بعد موت النبي ﷺ وإن كان ما تقدم من الكلام يرد هذه الدعوة إلا أنني سأفصل فيها ليتضح زيف هذه الدعوة بإذن الله تعالى.

لقد تواتر عند الخاصة والعامة من المسلمين إسلام أهل مكة وبقاؤهم على الإيمان، وكان على رأسهم سادة مكة كأبي سفيان وابنيه يزيد ومعاوية وعكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية والحارث بن هشام وغيرهم، وأما تسميتهم بالطلقاء لا يعني ذمهم، فإن النبي ﷺ لما دخل مكة ومكنه الله منهم، أعلن إطلاقهم فهو الأخ الكريم وابن الأخ الكريم وهذا اقرب إلى المدح منه إلى الذم، كيف لا وهم سادة العرب ومادة الإسلام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وكان هؤلاء المذكورون -يقصد سادة مكة- من أحسن الناس إسلاماً، وأحمدهم سيرة، ولم يتهموا بسوء، ولم يتهمهم أحد من أهل العلم بنفاق، كما اتهم غيرهم، بل ظهر منهم من حسن الإسلام وطاعة الله ورسوله، وحب الله ورسوله، والجهاد في سبيل الله، وحفظ حدود الله، ما دل على حسن

إيمانهم الباطن وحسن إسلامهم ومنهم من أمره النبي ﷺ واستعمله نائباً له ، كما استعمل عتاب بن أسيد أميراً على مكة نائباً عنه ، وكان من خيار المسلمين ... " (1).

وهذا الذي أجمله شيخ الإسلام قد شرحه وبينه الشيخ المعلمي رحمه الله في كتابه "الأنوار الكاشفة" وسأذكر الكلام بطوله لنفاسته حيث حرر رحمه الله المقال وبين الحال ، قال رحمه الله : "وأما مسلمة الفتح فإن الناس يغلطون فيهم يقولون : كيف يعقل أن ينقلبوا كلهم مؤمنين بين عشية وضحاها ، مع أنهم إنما اسلموا حين قهروا وغلبوا ورأوا أن بقاءهم على الشرك يضر بدنياهم.

والصواب أن الإسلام لم يزل يعمل في النفوس منذ نشأته ، ويدلك على قوة تأثيره أمور :

الأول: ما قصه الله تبارك وتعالى من قولهم ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلُونَ ﴾ [الزخرف: 26] ، وقولهم ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ إِلَهِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا ... ﴾ [الفرقان: 42].

الثاني: ما ورد من صدهم للناس أن يسمعوا القرآن حتى كان لا

(1). (مجموع الفتاوى 285-278).

يرد مكة وارد إلا حذروه أن يسمع إلى النبي ﷺ، ومن اشتراطهم على الذي أجار أبا بكر أن يمنعه من قراءة القرآن بحيث يسمعه الناس.

الثالث : - وهو أوضحها - إسلام جماعة من أبناء كبار رؤسائهم ومفارقتهم آباءهم قديما ، فمنهم عمرو وخالد ابنا أبي دحيمة سعيد بن العاص ، والوليد بن المغيرة ، وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة ، وهشام بن العاص بن وائل وعبد الله وأبو جهل ابنا سهيل بن عمرو وغيرهم . وآباء هؤلاء هم أكابر رؤساء قريش وأعزهم وأغناهم ، فارقهم أبناؤهم واسلموا . فتدبر هذا ، فقد جرت عادة الكتاب إذا ذكروا السابقين إلى الإسلام ذكروا الضعفاء فيتوهم القارئ أنهم اسلموا لضعفهم وسخطهم على الأقوياء وحبهم للانتقام منهم على الأقل لأنه لم يكن لهم من الرياسة والعز والغنى ما يصددهم عن قبول الحق وتحمل المشاق في سبيله .

والحقيقة أعظم من ذلك كما رأيت ، إلا أن الرؤساء عاندوا واستكبروا وتابعهم أكثر قومهم مع شدة تأثرهم بالإسلام ، فكان في الشبان من كان قوي العزيمة فأسلموا وضحوا برياستهم وعزهم وغناهم ، متقبلين ما يستقبلهم من مصاعب ومتاعب ، وبقي الإسلام يعمل عمله في نفوس الباقيين فلم يزل الإسلام يفسو فيهم حتى بعد هجرة المصطفى ﷺ . ثم لما كان صلح الحديبية وتمكن المسلمون بعده

من الاختلاط بالمشركين ودعوة كل واحد قريبه وصديقه فشا الإسلام بسرعة وأسلم في هذه المدة من الرؤساء خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة وغيرهم ، والإسلام يعمل عمله في نفوس الباقين .

ونستطيع الجزم أن الإسلام كان قد طرد الشرك وخرافاته من نفوس عقلاء قريش كلهم قبل فتح مكة ، ولم يبق إلا العناد المحض يلفظ آخر أنفاس ، فلما فتحت مكة مات العناد ودخلوا في الإسلام الذي كان قد تربع في نفوسهم من قبل ، نعم بقي اثر في نفوس بعض الرؤساء ، فبسط لهم النبي ﷺ التأليف يوم فتح مكة وبعده وأثرهم بغنائم حنين ، ولم يزل يتحراهم بحسن المعاملة حتى اقتلع البقية الباقية من اثر العناد .

ثم كان من معارضة الأنصار بعد النبي ﷺ لقريش في الخلافة واستقرار الخلافة لقريش غير خاصة ببيت من بيوتها ، وخضوع العرب لها ثم العجم ، ما أكد حب الإسلام في صدور كل قريش ، وكيف لا وقد جمع لهم إلى كل شبر كانوا يعتزون به من بطحاء مكة آلاف الأميال ، وجعلهم ملوك الدنيا والآخرة ومما يوضح لك ذلك أن الذين عاندوا إلى يوم الفتح كانوا بعد ذلك من أجد الناس في الجهاد ، كسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل وعمه الحارث ويزيد بن أبي

وعلى كل حال فإن الواقع يثبت هذه الحقيقة، فإن كثيرا ممن ذكر من سادة مكة ماتوا في ساحات الجهاد ومقارعة الفرس والروم، وكانوا من أشد الناس في حروب الردة.

- الصحابة والنفاق:

مما يشيعه المرجفون ممن ملئت قلوبهم حقدا على أصحاب النبي ﷺ أن ما ورد في الكتاب والسنة فيما يتعلق بالمنافقين ينطبق على الصحابة الكرام وأن فيهم منافقين مستترون وهذه دعوة باطلة قام الدليل على خلافها، وليتضح هذا الأمر سأذكر جملة من الأصول يتبين من خلالها زيف هذه الدعوة.

أولا: أن الصحبة - كما تقدم - لفظ له مدلول شرعي فلا يمكن أن ينطبق على من وصف بنفاق.

وهذا الأصل متقرر في كتاب الله وسنة النبي ﷺ، فإن الناظر فيهما يجد تمايزا بين الصحابة والمنافقين، ففي حين بين الله صفات المنافقين في سورة براءة، وتحلفهم عن الخروج مع النبي ﷺ إلى غزوة تبوك واختلاقهم الأعذار بين سبحانه توبته على الثلاثة الذين خلفوا،

وقد جاء في السنة وصفهم بالصدق إذ عمدوا إلى بيان حالهم ولم يفعلوا كما فعل المنافقون من كذب وتزوير .

كذلك في حادثة الإفك، حيث توعد الله تعالى رأس المنافقين الذي تولى كبر هذه الدعوة بالعذاب العظيم ، بينما حث المؤمنين والمؤمنات على ظن الخير بأنفسهم ونهى أبا بكر أن يمنع عطاءه عن ذلك المهاجر في سبيل الله ممن خاض فيما خاض به الناس .

ثانيا : أن الإيمان الذي هو جوهر الصحة ولبها ، وضده الكفر الذي هو جوهر النفاق وأساسه لفظان يشتملان على معاني وأوصاف فلا يطلقان إلا على من تحققت به هذه المعاني والأوصاف . ويوضحه :

ثالثا : أن النفاق والمنافقين ذكرا في الكتاب والسنة بصورة مبهمة، فلا سبيل إلى تعيين احد ووصفه بالنفاق إلا باتصافه بصفاته .

- من صفات المؤمنين (الصحابة رضي الله عنهم) :

الهجرة والنصرة ، الفلاح ، الصدق ، الإنفاق ، الشدة على الكفار ، الرحمة بينهم ، كثرة التبعد لله تعالى ، وصفاتهم رضي الله عنهم أكثر من هذا فمن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله عليهم به من الفضائل ، علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ولا يكون

مثلهم ، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله .

قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝۸﴾
وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾

[الحشر: 8-9].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ حَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَبَّعُوا رُكْعًا سُبْحًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِي غِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: 29].

والآيات في بيان صفاتهم كثيرة كما في سورة براءة وسورة الفتح وغيرها من السور ، وقد تحققت هذه الصفات في الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، فهم الذين هاجروا وبايعوا النبي صلى الله عليه وسلم

على الموت في أكثر من موطن وعلى أيديهم فتحت البلاد ودخل الناس في دين الله أفواجا. ⁽¹⁾

وأما صفات المنافقين، فقد بينها الله في كتابه أحسن بيان، منها:

- عدم الخروج للجهاد، وهذا في غالب أحوالهم، وإلا فقد يخرجون نفاقاً أو إرجافاً أو غير ذلك، وهو في القليل النادر.

قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُفْقُونَ﴾ ^(٩٢) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُوكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿[التوبة: 92-93].

- ومن صفاتهم: تظاهرهم بالإيمان أمام الصحابة عند حصول أي ريب، قال تعالى: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لِمَنْكُمْ وَمَا هُمْ بِمِنْكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [التوبة: 56].

- ومنها: أعمالهم المشينة التي فضحوا بها، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ

(1). (ينظر: الصحابة والمنافقون في صدر الإسلام ص 151، لعبد الله الشايع . براءة

الصحابة من النفاق لمنذر الأسعد ، 22، 57 . حقبة من التاريخ ص 172)

حَارَبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ
إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ [التوبة: 107].

- ومنها التكاسل عن الصلاة وقلة ذكر الله، قال تعالى: ﴿لَا يَنْفَعِينَ الْمُتَنَفِّينَ يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 142].

وصفاتهم أكثر من هذا بكثير ، فقد أظهرها الله على صفحات وجوههم وفتات ألسنتهم كما تكفل بفضحهم وكشف سرهم ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : "التوبة هي الفاضحة ما زالت تنزل ومنهم ومنهم ، حتى ظنوا أنها لن تبقى أحدا منهم إلا ذكر فيها".

ومع كل ما تقدم فإن أعداد المنافقين كانت قليلة ، بل كانت تتناقص في كل وقت ، حيث تاب كثير منهم ، بعد أن توعدهم الله بإغراء النبي ﷺ بهم وبإخراجهم من المدينة.

القاعدة الخامسة: أحكام الاختلاف بين الصحابة :

على الرغم من منزلة الصحابة الرفيعة وعلو مكانتهم إلا أنهم بشر وهذه البشرية تقتضي أن يقع منهم الخطأ ، فلا بد لمن أراد أن ينظر في تاريخ الصدر الأول من هذه الأمة من إدراك البواعث الحقيقية لتصرفات الناس في تلك الفترة ، وعلاقة هذه البواعث بالحوادث ، كما ينبغي أن نعلم أن بعض تلك الأحداث الواقعة في صدر الإسلام لا يبررها غير ظروفها التي وقعت فيها.

يأتي التنبيه على هذا الأمر لعظيم الضرر المترتب على الإخلال به حيث ابتليت الأمة بفئة ليس لها ثوابت شرعية تزن بها الأمور، والغاية من منهجها غير واضح ومعالمه مشتبهة فلا يستقيم حب آل البيت عندهم إلا ببغض الصحابة ولا تثبت فضائل علي رضي الله عنه إلا بتجريد بقية الصحابة من فضائلهم التي بوأهم الله إياها ، فعمدوا إلى تحريف التاريخ وتزوير حقائقه وصوروا ذلك الجيل الذي اختاره الله لحمل الأمانة وتبليغ الرسالة انه جيل لا يفهم إلا لغة الدم.

وعمدتهم في ذلك : إما أمور مشتبهة وإما أمور مخترعة وضعوها مجارة لاهواءهم وحقدهم الدفين .

وفي هذه القاعدة سآبين بإذن الله تعالى أحكام الاختلاف بين

الصحابة الكرام من خلال جملة من الأصول المبثوثة في كتب أهل العلم.

الأصل الأول : أن الصحابة رضي الله عنهم أعلام هدى ومصايح دجى وسادة في العلم والتقوى - وهذا أمر تقدم تقريره - وقد حصل لهم من الاجتهادات في الأموال والابضاع وغيرها الشيء الكثير ، وهذا الذي جرى عليه أئمة العلم من جمع الطوائف من غير نكير ، وعليه فما حصل في عهد الصحابة من الاقتتال كان من هذا الباب - أي باب الاجتهاد - فمن أنكره لزمه إنكار جميع أنواع الاجتهادات ومن قبل من غيرهم لزمه القبول منهم ، فهم ارفع من كل من جاء بعدهم وأعلى منزلة بنص الكتاب وان كان هذا لا يعني أن كل مجتهد منهم مصيب ولكن لا شك انه معذور .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " وإذا كان هذا أصلهم ⁽¹⁾ ، فيقولون : ما ذكر عن الصحابة من السيئات كثير منه كذب وكثير منه كانوا مجتهدين فيه ولكن لا يعرف كثير من الناس وجه اجتهادهم ... ولو لم يعلم أن أولئك المعينين في اللجنة لم يجوز لنا أن نقدح في استحقاقهم للجنة بأمور لا نعلم أنها توجب النار ، فإن هذا لا يجوز في آحاد

(1). (أي مع شهادتهم للصحابة بالجنة لا يلزم من ذلك سلامتهم من الخطأ والذنب وان للذنوب الصغار والكبار مكفرات تمحى بها)

المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون الجنة ، وليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار لأمر محتمة لا تدل على ذلك ، فكيف يجوز ذلك في خيار المؤمنين ! والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم باطنا وظاهرا وصفاته وسيئاته واجتهاداته أمر يتعذر علينا معرفته ، فكان كلامنا في ذلك كلاما فيما لا نعلمه ، والكلام بلا علم حرام ، فلهذا كان الإمساك عما شجر بين الصحابة خيرا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال" (2،1).

الأصل الثاني : وهو مما يوضح الأصل الأول ، أن من علم ما دل عليه الكتاب والسنة من الثناء على الصحابة والرضى عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الأمة تيقن خيريتهم ولم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتبهة. (3)

(1). (المنتقى ص 233-232).

(2). (قال ابن أبي العز الحنفي في عقيدة البراءة عند الرافضة : وقوله "ولا نتبرأ من احد منهم كما فعلت الرافضة" فعندهم لا ولاء إلا ببراء ، أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ... وهذا معنى قول من قال من السلف : الشهادة بدعة ، يروى ذلك عن جماعة من السلف ، من الصحابة والتابعين ، منهم أبو سعيد الخدري ، والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي والضحاك ، وغيرهم . ومعنى الشهادة : أن يشهد على معين من المسلمين أنه من أهل النار ، أو أنه كافر ، بدون العلم بما ختم الله له به" (شرح الطحاوية ص 697).

(3). (المنتقى ص 233).

الأصل الثالث : أن الحق لا يدور مع معين إلا النبي ﷺ ، لأنه لو كان كذلك لوجب أتباعه في كل ما يقول ويفعل ، وهذه دعوة لعصمة من كان هذا حاله ، وقد تقرر في الأصول الشرعية بطلان ذلك وان العصمة لا تكون إلا للنبي ﷺ .⁽¹⁾

وعليه فليس كل خلاف حصل بين الصحابة رضي الله عنهم يلزم أن يحكم فيه لمعين ، بل قد يشتركان في الحق ويكون احدهما اقرب وأسعد به من الآخر كما أن الحكم لأحدهم لا يعني تجريد غيره من الحق فضلا عن القول بكفره أو فسقه.

مثال هذا ما حصل بين الصحابة في فتنة الجمل وصفين ، حيث ذهبت بعض الطوائف إلى تكفير الصحابة لمخالفة علي رضي الله عنه ، وهذا باطل فهو لا ينبنى على مقياس شرعي في الحكم والعدل ؛ فإن الكفر والنفاق والفسق ألفاظ شرعية لا تنطبق على الأشخاص إلا بتحقق شروطها وانتفاء موانعها ، وليس منها ولا يتحقق ذلك بمجرد مخالفة شخص معين ولو كان من الصحابة أو آل البيت.

قال ابن حجر الهيتمي رحمه الله في بيان خطر هذه الدعوة وتصورها من جهة التأصيل : "... وكيف يسع العاقل أن يعتقد كفر

(1). (مجموع الفتاوى 4/255).

السواد الأعظم من أمة محمد ﷺ مع إقرارهم بالشهادتين وقبولهم شريعة محمد ﷺ من غير موجب للتكفير ، وهب أن علياً أفضل من أبي بكر رضي الله عنهما في نفس الأمر أليس القائلون بأفضلية أبي بكر معذورين لأنهم إنما قالوا بذلك لأدلة صرحت به وهم مجتهدون والمجتهد إذا اخطأ له أجر؟ فكيف يقال حينئذ بالتكفير وهو لا يكون إلا بإنكار مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة عنادا كالصوم والصلاة وأما ما يفتقر إلى نظر واستدلال فلا كفر بإنكاره ... " (1).

الأصل الرابع : قد تقرر معنا فيما مضى أن الإيمان والنفاق لفظان شرعيان وردا في الكتاب والسنة ومردهما للكتاب والسنة في فهم معانيها وشروطها وانطباقها، فلا يمكن أن يخص أحد من الصحابة بأحد هذين الوصفين بغير دليل وبرهان فإن كان مقياس الإيمان محبة النبي ﷺ فمحبة النبي لم تختص بأحد الصحابة دون غيره مع إثبات التفاضل بينهم في ذلك ، وإن كان حمل الدين فأولى الناس به الخلفاء الراشدون وأمّهات المؤمنين وكل من حمل راية الجهاد والعلم وإن كان مقياس النفاق بغض النبي ﷺ وما جاء به ، فهذا والله الحمد لا يعرف عند أحد من وصف بالصحبة ومن حيث العموم "فكل من ابغض ما يعلم أن النبي ﷺ يحبه ويواليه وأنه كان يحب النبي ﷺ ويواليه كان بغضه شعبة من شعب النفاق" وهذا يشمل جميع الصحابة.

(1). (الصواعق المحرقة ص 89).

مثال ذلك: ما ذهبت إليه الرافضة من أن مبغض علي من الصحابة كافر أو مبغض احد آل البيت ، وهذا الحصر لا دليل عليه من الكتاب والسنة .

فما ذهبوا إليه من كفر الصحابة أو فسقهم بحجة أنهم يبغضون علياً أو احد آل بيته ، فضلاً عن كذبه فهو باطل من جهة الحصر والتقريب فليس مبغض علي بأولي من مبغض أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسائر الصحابة رضي الله عنهم .

وفي ختام هذه القاعدة سأذكر موقف أهل السنة من اختلاف الصحابة وتوجيههم له ، ليتبين ميزان العدل والقسط قال الآمدي رحمه الله : "الواجب أن يُحسّن الظن بأصحاب الرسول وان يُكفّ عما جرى بينهم وألا يُحمل شيء مما فعلوه أو قالوه إلا على وجه الخير وحسن القصد وسلامة الاعتقاد وأنه مستند إلى الاجتهاد لما استقر في الأسماع وتمهد في الطبائع ووردت به الأخبار والآثار متواترة وآحاد من غرر الكتاب والسنة واتفاق الأمة على مدحهم والثناء عليهم بفضلهم مما هو في اشتهاره يغني عن إظهاره وأن أكثر ما ورد في حقهم من الأفعال الشنيعة والأمور الخارجة عن حكم الشريعة فلا أصل لها إلا تخرصات أهل الأهواء وتصنعات الأعداء ...

وما ثبت نقله ولا سبيل إلى الطعن فيه فما كان يسوغ فيه الاحتمال والتأويل فيه بحال فالواجب أن يحمل على أحسن الاحتمالات وأن يُنزل على أشرف التنزيلات وإلا الكف عنه والانقباض منه ، وأن يعتقد أن له تأويلا لم يوصل إليه ولم يوقف عليه إذ هو الأليق بأرباب الديانات وأصحاب المروءات ، واسلم من الوقوع في الزلات ، ولكون سكوت الإنسان عما لا يلزمه الكلام فيه أرجى له من أن يخوض فيما لا يعنيه لا سيما إذا احتمل ذلك الزلل والوقوع بالظن والرجم بالغيب في الخطل" ⁽¹⁾.

(1). (غاية المرام 1/390) ، لقد اتفقت كلمة أهل العلم على المنع من الخوض فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم ، لما يترتب على ذلك من المفساد العظيمة ، إلا أن هذا الأمر ليس على عموميه ، فقد يكون الكلام في ذلك مطلباً شرعياً ، خصوصاً عندما يستغل من قبل الطوائف المخالفة للسنة ، حيث يعمدون إلى تشويه صورة الصحابة ، لذلك وضع أهل العلم ضوابط للكلام في هذه المسألة ، منها :

1. وجود ضرورة شرعية تستدعي الكلام في ذلك .
 2. أن يكون المتكلم متسلحاً بالعلم .
 3. أن يبني الكلام على أصل فضل الصحابة رضي الله عنهم .
 4. أن يكون الكلام بعدل وإنصاف .
 5. أن لا تثار الشبهات أمام العامة أو من لا يحسن التعامل معها .
- (ينظر تحقيق مواقف الصحابة ص 100-99 ، هذه الضوابط مستمدة من شرح د. محمد إسماعيل المقدم للكتاب المذكور . وأنظرها في اعتقاد أهل السنة في الصحابة ، للوهبي ص 74)

القاعدة السادسة:

المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم وأحكامها:

مضت سنة الله في خلقه بالمفاضلة بين مخلوقاته ، وهذه السنة لم تخص نوعا دون نوع أو فردا دون فرد .

فقد فضل الله سبحانه الإنسان على سائر المخلوقات ، فقال : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَلَدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الاسراء : 70] ، وفضل الله بعض بني آدم على بعض كما قال تعالى : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ [الاسراء: 21] ، وجعل سبحانه خير بني آدم على وجه الإطلاق الأنبياء والرسل ، فقال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِمَّنَ النَّاسِ إِلَهًا ﴾ ﴿ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ ﴿ ٧٥ ﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [الحج : 75-76] ، وفضل بعض رسله عليهم الصلاة والسلام على بعض ، فقال : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ۖ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ

يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿ [البقرة: 253] ، وعلم أن خير الرسل وسيد ولد
 آدم نبينا محمد ﷺ ، وأجمعت الأمة على ذلك. وباعتبار أن النبي ﷺ
 خير الأنبياء فأمته خير الأمم قال تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
 لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
 وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ
 وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران: 110].

وهذا الفضل يتناول الصحابة رضي الله عنهم من باب أولى فهم
 خير قرون الأمة والمقدمون عليها والذين تنطبق عليهم شروط خيرية
 الأمم أكثر من جاء بعدهم.

وقد فضل الله عز وجل بعض الصحابة فقال : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا
 تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَّنْ أَنْفَقَ مِنْ
 قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْا وَكَلَّا
 وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [الحديد: 10].

وجاءت السنة الصحيحة الصريحة بتفضيل بعض الصحابة رضي
 الله عنهم بإيمانهم على بعض ، وبعضها فضل بعض جماعات الصحابة
 رضوان الله عليهم على جماعات أخرى منهم ، والصحابة رضي الله
 عنهم لهم مزيد فضل على غيرهم ، فإن فضيلة الصحبة ولو لحظة لا
 يوازئها عمل ولا تنال درجتها بشيء ، والتفاضل بين الصحابة رضي

الله عنهم إنما يكون بالسبق إلى الإسلام ، والمسارة إلى الميزات والمسابقة إلى الطاعات مما يؤدي إلى عظم الأجر وكثرة الثواب ورفع الدرجات وبلوغ درجة القبول والقرب عند الله تعالى.

وقد اختلف أهل العلم في حكم المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم. فأما من منع من ذلك وقالوا بالتوقيف فحجتهم أن أدلة التفضيل ظنية وإذا فضلنا بعضهم على بعض رجحنا بلا مرجح ، والتوقف هو الأسلم فليس فيه قدح بأحد منهم.

والصحيح هو ما ذهب إليه جماهير أهل العلم من تجويز ذلك ، إذ التفضيل ليس فيه إساءة لأحد من الصحابة فقد دلت عليه آيات الكتاب العزيز وأحاديث النبي ﷺ ، وقد اجمع الصحابة رضي الله عنهم والتابعون على تفضيل أبي بكر رضي الله عنه على سائر الناس كذلك بعده عمر وهذا المنقول عن علي رضي الله عنه. ⁽¹⁾

ذكر الأصول التي تبنى عليها هذه القاعدة:

الأصل الأول: أن التفضيل العام لا يكون إلا بالإيمان والعمل الصالح، وهذا هو الأساس في كل الفضائل.

(1). (الخلفاء الراشدون، د. مصطفى مراد ص 868 - 870) بتصرف.

وهذا من أهم الأصول عند أهل السنة فهو ميزان العدل والقسط الذي يوزن به الناس ، وهذا الأمر متقرر في كتاب الله وسنة النبي ﷺ ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات:13] ، وقال تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [الحديد:10] .

وقال ﷺ : "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" ، لذلك كان بلال الحبشي وصهيب الرومي وسلمان الفارسي أفضل من أبي سفيان وعقيل بن أبي طالب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب مع أن هؤلاء أعظم نسبا. ⁽¹⁾

الأصل الثاني : الفضائل المشتركة لا تقتضي تفضيل أحد على غيره ، وإنما العبرة بما يتفرد به كل واحد منهم .

ومثال ذلك إعلان المحبة والتصريح بها لأحد من الصحابة رضي الله عنهم كما في حديث "لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه

(1). (كما ينبغي أن يجرى في هذا الباب ما يكون من الفضائل وما لا يكون ، مثال ذلك استخلاف النبي ﷺ أحد الصحابة على منطقة معينة كالمدينة ، فهذا لا يقتضي تفضيل كما أنه لا يختص بأحد فقد استخلف النبي ﷺ علي ابن أبي طالب وابن أم مكتوم وعثمان بن عفان وأبا لبابة بن المنذر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم) .

الله ورسوله قال -أي راوي الحديث- : فتناولنا ، فقال النبي ﷺ : ادعوا لي عليا ، فأتاه وبه رمد فبصق في عينه ودفع الراية إليه ، ففتح الله على يديه . وهذا الحديث اصح ما روي لعلي من الفضائل ، وليس هذا الوصف مختصا بعلي ، فإن الله ورسوله يجبان كل مؤمن تقي ، وكل مؤمن تقي يحب الله ورسوله.⁽¹⁾ وقد أخبر النبي ﷺ بحبه لأبي بكر وابنته عائشة رضي الله عنهما وان محبة الأنصار من الإيثار في أمثلة كثيرة.

الأصل الثالث: قد يرد في فضل بعض الصحابة رضي الله عنهم ما يدل على مزيد فضل واختصاص إلا أن هذا لا يعني التفضيل المطلق.

مثال ذلك ما ورد في فضل معاذ رضي الله عنه انه اعلم هذه الأمة بالحلال والحرام وانه يحشر يوم القيامة أمام العلماء برتوة⁽²⁾. ولا يعني تفضيل معاذ على العشرة المبشرين ومنهم الخلفاء الراشدين.

الأصل الرابع: قد يوجد في المفضول من الخصائص ما لا يوجد في الفاضل.

- (1). (انظر منهاج السنة 4/45) ، حديث الراية أخرجه البخاري ، كتاب الجهاد والسير باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة ح 2783 . ومسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ح 2406 .
- (2). ينظر مجمع الزوائد ، كتاب المناقب ، باب في فضل جماعة من الصحابة ، ح 14918 ، قال الهيثمي : اسناده حسن . والرتوة هي المنزلة .

قال ابن حجر الهيتمي رحمه الله : "... وأما ما يقع في طبقات ابن السبكي الكبرى عن بعض المتأخرين من تفضيل الحسنين من حيث أنها بضعة فلا ينافي ذلك -أي تقديم الشيخين- ، لما قدمناه أن المفضل قد توجد فيه مزية ليست في الفاضل على أن هذا تفضيل لا يرجع لكثرة الثواب بل لمزيد شرف ، ففي ذات أولاده عليه السلام من الشرف ما ليس في ذات الشيخين ولكنها أكثر ثوابا وأعظم نفعا للمسلمين والإسلام وأخشى لله واتقى ممن عداهما من أولاده عليه السلام فضلا عن غيرهم " ⁽¹⁾.

الأصل الخامس: أن تفضيل صحابي على غيره إنما يكون بنفسه ، لا بغيره وما هو خارج عنه كالنسب ، وقد تقدم توضيحه فيما مضى.

الأصل السادس: تفضيل صحابي على آخر لما ورد في حقه من الفضائل -خصوصا مع التقارب في ذلك- ليس من موارد التكفير.

فقد ذهبت الرافضة -قبحهم الله- إلى كفر الصحابة رضي الله عنهم وعموم المسلمين لتفضيلهم الخلفاء الثلاث أبا بكر وعمر وعثمان على علي رضي الله عنهم أجمعين.

(1). (الصواعق المحرقة ص 83).

وقد تقرر عند المسلمين أن للإيمان أركاناً ليس منها ما يتعلق بعلي ولا بآل البيت كما تقرر أن له نواقضاً ليس منها تقديم أحد الصحابة على علي رضي الله عنهم أجمعين فإن هذا افتئات على الله تعالى.

وبعد تقرير هذه القواعد التي تضبط لنا العقيدة في الصحابة الكرام فهي كما تقدم أصل في فضائل الصحابة كما أنها أصل في رد الشبهات عنهم سأذكر لك أخي القارئ مجمل اعتقاد أهل السنة في الصحابة الكرام وهذا الذي عليه عامة أهل العلم.

مجمال اعتقاد أهل السنة في الصحابة الكرام

تقوم أصولهم على:

سلامة قلوبهم وألستهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: 10].

وطاعة النبي ﷺ في قوله: "لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم انفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه" ⁽¹⁾، ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع، من فضائلهم ومراتبهم، فيفضلون من أنفق من قبل الفتح - وهو صلح الحديبية - وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر - وكانوا ثلاثمائة وبضعة

(1). البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً، ح 3397.

ومسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب تحريم سب الصحابة رضي الله

عنهم، ح 4610.

عشر - : "اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم" ⁽¹⁾ ، وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، كما أخبر به النبي ﷺ ⁽²⁾ ، بل قد رضي الله عنهم ورضوا عنه ، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة .

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله بالجنة ، كالعشرة ، وثابت بن قيس بن شماس ، وغيرهم من الصحابة .

ويُقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وعن غيره ، من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر ، ويثلاثون بعثان ، ويربعون بعلي رضي الله عنهم كما دلت عليه الآثار وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما - بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر - أيهما أفضل فقدم قوم عثمان وسكتوا وربعوا بعلي وقدم قوم عليا وقوم توقفوا لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي - ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة

(1). البخاري ، كتاب الجهاد والسير ، باب الجاسوس وقول الله تعالى: "لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء" ، ح 2785 . ومسلم كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم ، ح 4550 .

(2). مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل أصحاب الشجرة وأهل البيعة ، ح 4552 .

لكن التي يضل فيها مسألة الخلافة ، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر ثم عثمان ثم علي ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله.

ويحبون أهل بيت رسول الله ويتولونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حيث قال يوم غدير خم : "أذكركم الله في أهل بيتي" ⁽¹⁾ ، وقال أيضا للعباس عمه وقد اشتكى إليه أن بعض قریش يجفو بني هاشم فقال : "والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم الله ولقرايتي" ⁽²⁾ ، وقال : "إن الله اصطفى بني إسماعيل واصطفى من بني إسماعيل كنانة واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم" ⁽³⁾ ، ويتولون أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة خصوصا خديجة رضي الله عنها أم أكثر أولاده وأول من آمن به وعاضده على أمره وكان لها منه المنزلة العالية ، والصديقة بنت الصديق رضي الله عنها التي قال النبي ﷺ : "فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام" ⁽⁴⁾ ،

(1). مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ح 4425 .

(2). فضائل الصحابة للإمام أحمد 2/917 ، ح 1756 .

(3). المسند للإمام أحمد ، ح 17028 ، قال الشيخ شعيب : حديث صحيح دون قوله :

"اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل" .

(4). البخاري ، كتاب المناقب ، باب فضل عائشة رضي الله عنها ، ح 3485 .

ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يغضون الصحابة ويسبونهم وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كاذب ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه. والصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصييون وإما مجتهدون مخطئون. وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر عنهم إن صدر حتى إنهم يُغفر لهم من السيئات ما لا يُغفر لمن بعدهم لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم.

وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ أنهم خير القرون وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه أو أتى بحسنات تحوه أو غفر له بفضل سابقته أو بشفاعته محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته أو ابتلي ببلاء في الدنيا كُفِّرَ به عنه. فإذا كان هذا في الذنوب المحققة فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطئوا فلهم أجر واحد والخطأ مغفور.

ثم القدر الذي يُنكر من فعل بعضهم قليل نَزَرٌ مغفور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح.

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله عليهم به من الفضائل عَلِمَ يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء لا كان ولا يكون مثلهم وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله" (1).

(1). ينظر: الواسطية لشيخ الإسلام ، ضمن مجموع الفتاوى 3 / 87 ، الرسائل والمسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة 408-368 / 1 ، السنة للخلال 516-269 / 1 ، السُّنة لعبد الله ابن الإمام أحمد 221-159 / 2 ، الإبانة لأبي الحسن الأشعري 261-251 ، العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي 356-273 ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي 1540-1310 / 7 ، الشريعة للأجري 530.

الفهرس

- 1 المقدمة
 - 1 الداعي لتأليف الكتاب
- 3 القاعدة الأولى
 - 3 لا يجوز أن يكون خبر الله ورسوله قابل للتغيير
 - فضائل الصحابة ثبتت بآيات صريحة وأحاديث صحيحة
 - 4 صريحة
 - الأصول التي يعتمد عليها المخالف لأهل السنة في فضل
 - 4 الصحابة رضي الله عنه
 - التصور الإسلامي لتاريخ الصحابة يقوم على أساسين اثنين . 7
 - وسائل المبتدعة في تحريف التاريخ [حاشية] 7
- 9 القاعدة الثانية : الحكم بالعدل والقسط
 - 9 الحكم على أي طائفة يقوم على أصلين
 - 9 الأصل الأول : معرفة حال الصحابة رضي الله عنهم
 - حكم رواية الصحابة رضي الله عنهم 11
 - الأصل الثاني : معرفة حكم الله فيهم 12
- 13 القاعدة الثالثة : مقومات دراسة تاريخ الصحابة
 - 14 الأول من المقومات : الوثوق من المصادر
 - أهم المصنفات التي شوهت تاريخ الصحابة 15
 - الثاني من المقومات 19

- 20 أنواع الروايات التاريخية والحكم عليها
- 21 الثالث من المقومات : النظر إلى سجايا وسيرة المخبر عنه ..
- 22 أمور ينبغي أن تراعى في الحكم على أعمال الصحابة
- 24 القاعدة الرابعة : في بيان الصحبة وأحكامها
- 24 المدلول الشرعي للصحبة
- 27 اصطفاء الصحابة واختيارهم
- 28 الأدلة العقلية على اختيار الصحابة
- 30 الأدلة الشرعية على اختيار الصحابة
- 33 الصحابة المطلقاء ودحض افتراءات الشيعة
- 37 الصحابة والنفاق
- 37 الأصول التي يبنى عليها هذا الباب
- 38 صفات الصحابة في الكتاب والسنة
- 40 صفات المنافقين في الكتاب والسنة
- 42 القاعدة الخامسة : أحكام الاختلاف بين الصحابة
- 43 الأصول التي تبنى عليها هذه القاعدة
- 43 الأصل الأول
- 44 الأصل الثاني
- 45 الأصل الثالث
- 46 الأصل الرابع
- 47 موقف أهل السنة من اختلاف الصحابة
- 48 ما شجر بين الصحابة وضوابط ذكره [حاشية]

49	القاعدة السادسة : المفاضلة بين الصحابة وأحكامها
51	هل تجوز المفاضلة بين الصحابة
51	الأصول التي تبنى عليها هذه القاعدة
51	الأصل الأول
52	الأصل الثاني
53	الأصل الثالث
53	الأصل الرابع
54	الأصل الخامس
54	الأصل السادس
56	مجمل اعتقاد أهل السنة في الصحابة الكرام
61	الفهرس